التقرير السنوي لعام 2021

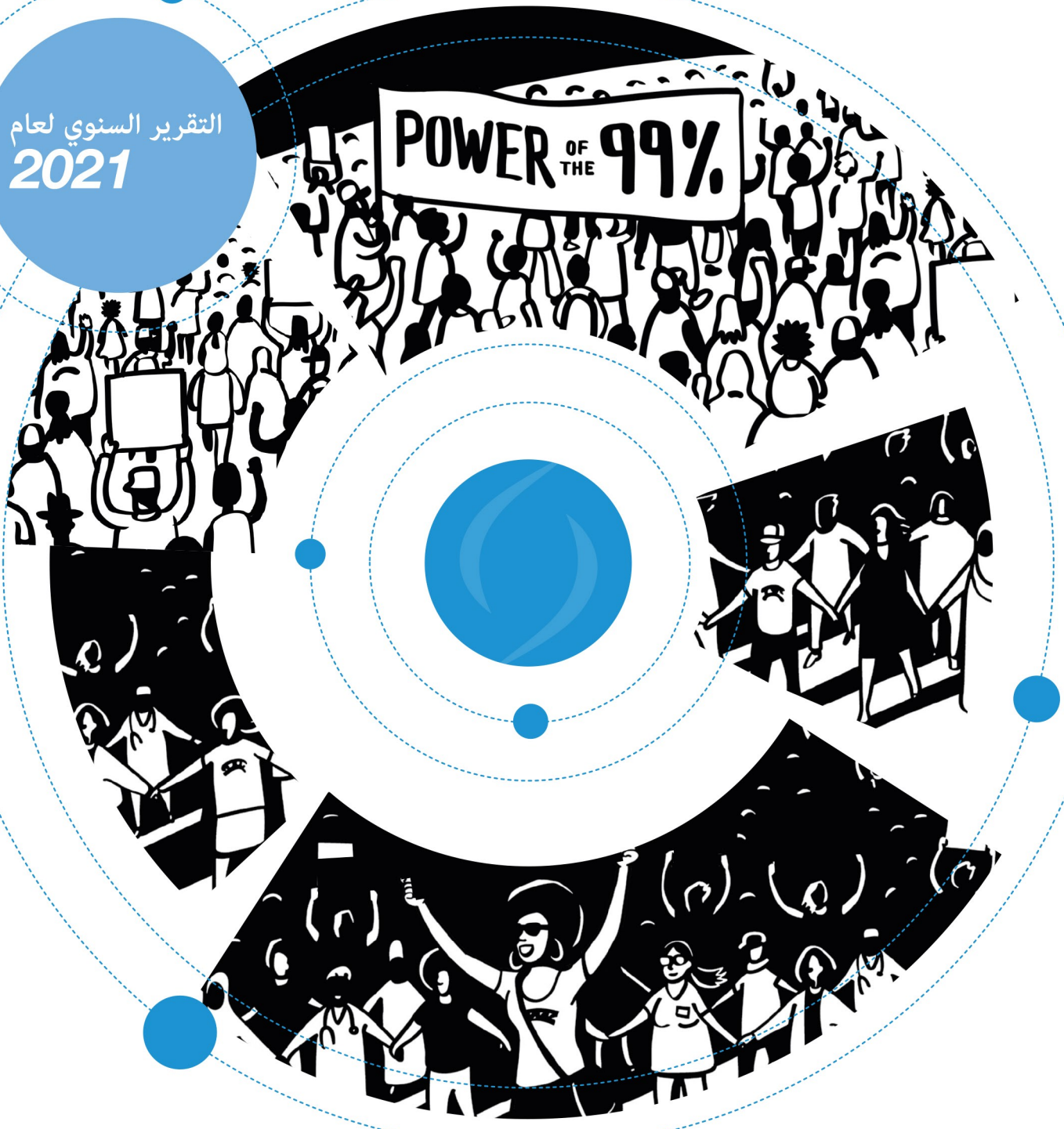

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

خطاب المجلس

واجه الأعضاء ومجتمعاتهم حقائق مرّة شهدها العام 2021 من الجائحة المستمرة، والأوضاع الاقتصادية المتأزمة الناشئة، والأخطار المتنامية المحدقة بالديمقراطية، كل ذلك في ظل فقدان المؤسسات العامة لمصداقيتها وخضوعها لهيمنة الشركات/المصالح المالية. فتكبّد الكثير منهم خسائر فادحة. وفُجعنا في الشبكة برحيل قيادات مهمة من قادة الحركات واحتفينا بنجاة آخرين، لا سيما محمد علي شاه (منتدى صيادي الأسماك في باكستان) وأوريليا آرزو روشيز (منظمة الأخوة السود الهندوراسية) وسواهما. كان جلّ اهتمام عدد كبير من أعضاء الحركات في النجاة والبقاء في ظل غياب الخدمات العامة وتفشي البطالة والتضخّم، فضلًا عن أزمات الديون الناشئة أو المتفاقمة والكوارث المرتبطة بالمناخ، فيما كان الدور الدولة يقتصر على المراقبة والقمع. مع ذلك لم يقف هؤلاء الأعضاء المنتمون إلى الحركات والشعوب الأصلية مكتوفي الأيدي، بل تعاونوا مع المجتمعات المقاومة في شتى أنحاء العالم عن طريق مضاعفة بدائل عريقة أو تطوير حلول جديدة تركز على الرعاية والتضامن والاستدامة. توفر هذه البدائل نماذج حيوية ومبادئ توجيهية لتحقيق تغيير تحويلي يكفل إعمال حقوق الإنسان للجميع.

ردًّا على الدعوة العالمية للتحرك التي أطلقتها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواجهة كوفيد19- (1 أيار/مايو 2020)، عزز الأعضاء الدعوة من أجل الرعاية الصحية العامة والوصول العادل إلى اللقاحات والعلاجات، ومن أجل الصالح العام والمشاركة الهادفة إلى التصدي لهيمنة الشركات على القرارات الحكومية، ومن أجل تحقيق عدالة الديون ووضع ميثاق اجتماعي جديدة للرعاية. واجه الأعضاء أزمة مناخية متعددة الأبعاد دفعتهم في الوقت عينه إلى التعمّق في تعزيز الدعوة إلى العدالة المناخية ومقاومة جميع الحلول الزائفة وصياغة مواقف مشتركة من قضايا الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ (الاقتصادية وغير الاقتصادية) التي تمس المجتمعات في شتى أنحاء العالم. ولأن هذا الأمر متأصل في المبادئ الأساسية للشبكة العالمية وفي نموذج عملها، فإنه ينطوي بالضرورة على منح الشعوب الأصلية وحقها في تقرير المصير، والحركات الاجتماعية والنقابات المستقلة، فضلًا عن القيادات النسائية الشعبية مكانة مركزية في بناء التحليل والمطالب المشتركة واستراتيجيات التغيير. وقد وفينا بهذا الالتزام في الممارسة العملية بواسطة المشروع البحثي المجتمعي الأول، حيث تولى خمسة أعضاء من الحركات الاجتماعية دراسة دور هيمنة الشركات في تقويض حقوق النساء في الأرض والسكن والموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، واستجابةً لأولويات أعضاء الحركات، اتخذنا الخطوات المؤسساتية الأولى نحو إنشاء فريق الأمانة ومهمته دعم الحملات التي يقودها الأعضاء وتعزيز التثقيف الشعبي.

على الرغم من كل هذه الخطوات المهمة، لم ننس أهمية مساحات الاجتماع الشخصية لخوض النقاشات السياسية، وبناء استراتيجية مشتركة، وتمتين أواصر الثقة والتضامن الحيويين للعمل الجماعي. فقد أدرك المجلس بعد تاريخ طويل من العمل عن بعد في مختلف المناطق، القيود التي يفرضها عقد هذه الاجتماعات بفارق زمني يصل إلى 13 ساعة مع تباين في جودة الإنترنت والتكنولوجيا وإمكانية الوصول إليهما. أيام من العمل والحلقات والمشاركة في العمليات الدولية واجتماعات الاستراتيجية ذات الصلة، عُقدت كلها عبرت الإنترنت وظل أثرها محدودًا. مع ذلك، لم يتوان عدد من الأعضاء عن المشاركة متجاوزين العقبات، بل حثوا الشبكة العالمية أيضًا على توفير مساحات إضافية إيمانًا منهم بضرورة التضامن العالمي والدعوة عبر الإقليمية. وكانت الأمانة تشعر بالامتنان لامتلاك فريق مثابر من المناطق المختلفة ملتزم بالتغيير التحويلي الذي يحمل لواءه الأعضاء، ويدعم أفراده بعضهم بعضًا في التحديات اليومية التي تشهدها المرحلة الراهنة. ونحن نثمن غاليًا الدعم الدائم والمرن الذي ما انفك يقدمه شركاؤنا المموّلون المخضرمون، والذي سمح لنا بالاستجابة السريعة والمبتكرة في مواجهة هذه التحديات والفرص الناشئة للنهوض بالعدالة الاجتماعية.

،تضامنا مع
مجلس الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ماري آن مانجا بايانج
(فيلبيني)

مها عبدالله
(فلسطين)

كريس غروف
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الثقافية (بحكم منصبه

بينوتا موي دامي
حلف الشعوب الأصلية في آسيا ((تايلانديا

كريستينا سايتي لوا
المنتدى العالمي لشعوب الصيادين كينيا ، (WFFP)

ريان شليف
المساءلة الدولية
الولايات المتحدة ، (IAP) مشروع

إيرين اسكورهويلا بلاسكو
المرصد المعني بالحقوق الاقتصادية (والاجتماعية والثقافية (إسبانيا

جوانا توليدو
مجلس مدن وشتاج
(غواتيمالا)

جوهر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيمتها في أعضائها: نموذج العمل، المبادئ الأساسية، ونظرية التغيير

تعود أصول نشأة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والدعاة الذين جمعهم اعترافٌ مشترك بأن العديد من المظالم التي واجهوها كانت ذات طابع عالمي متنامي ومتجذرة في الأسباب الهيكلية المشتركة. تأسست الشبكة العالمية عام 2003، وتحولت إلى مساحة استخدمها الأعضاء للربط بين نضالاتهم في جميع المناطق في مسعى لمواجهة هذه التحديات التي غالبًا ما تكون نظامية. حدد الأعضاء مركزية الحركات الاجتماعية والتوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومقاربة متعددة الجوانب تُبرز التحليل الجندرّي، لتكون المبادئ التوجيهية الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترجمين إدراكهم بأن حقوق الإنسان متجذرة في التجارب التي اختبرتها الشعوب والنضالات التي خاضتها والتي عن طريقها يتم إعمال هذه الحقوق. ظلت هذه المبادئ الأساسية ركائز يستند إليها الأعضاء في نموذج العمل، وتسترشد بها أربع استراتيجيات أولية مركزية تقع في صميم نظرية التغيير التي تتبعها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- **التضامن،** يستند إلى شعار "نضالك هو نضالي"، ويتجلى في التعبئة الجماعية عن طريق نظام التضامن في الشبكة العالمية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديدًا أو يتعرضون لاعتداء، وإثارة مطالبهم الحقوقية الأوسع نطاقًا، والتصدي للاقتصاد السياسي القائم على العنف وطابعه العنصري، وتيسير الدعم الاستراتيجي بين الأعضاء .

- **التعلّم المتبادل،** إن لتشارك الخبرات والاستراتيجيات والدروس عبر الأقاليم دورٌ في تيسير التعلّم المتبادل عن طريق اللقاءات التبادلية بين القيادات الشعبية وحلقات عمل التقاضي الاستراتيجي وقاعدة بيانات السوابق القضائية، وحلقات عمل الأمن والحماية، والحلقات الدراسية الشبكية المتعددة اللغات. فالتضامن والتعلّم المتبادل يعززان علاقات الثقة ويشجعان على بناء الحركات، وهما عنصران أساسيان إلى جانب العنصرين الآخرين في نظرية التغيير .

- **التحليل المشترك** للأوضاع العالمية والمسارات التاريخية اللذين يقوّضان حقوق الإنسان، والذي تسترشد به المجتمعات المقاومة، يُعد عاملًا أساسيًا لتحديد القضايا والاستراتيجيات والمطالب الشاملة من أجل التغيير النظامي، على النحو الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي والنداء العالمي للتحرك استجابة لكوفيد-19.

- **العمل الجماعي** ينطوي على الاستجابة للتداعيات التي أحدثتها الجائحة وتصوّر الدخول في"الوضع الطبيعي الجديد"، والدعوة إلى التنظيم والانتصاف الفعّالين، وتغيير السياسة الاقتصادية العالمية، والتدخل في

القضايا القانونية الأساسية، والتصدي لهيمنة الشركات، والتعبئة من أجل تحقيق العدالة المناخية، ووضع رؤى الحركات الشعبية في صميم كل الجهود الجماعية، وذلك بالاعتماد على القوة المستمدة من تنوّع الأعضاء الـ 280 المنتشرين في 75 دولة لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعية للجميع .

يُنتخب مجلس إدارة الشبكة المؤلف من سبعة أشخاص مرة كل ثلاث سنوات من قبل الأعضاء ومن بينهم بناء على مبادئنا الأساسية. تُعد الفرق العاملة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأداة الأساسية التي تخوّل الأعضاء تفعيل الأهداف المشتركة، وتضم حاليًا: الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، والفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية، والفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، والفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي، والفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. دأب الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستفادة من القوة الجماعية والمتنوعة للشبكة لمعالجة تعقيدات التحديات والأزمات المتداخلة. تندرج العديد من المبادرات الآن في إطار الفرق العاملة، وتشمل النضال من أجل كفالة حقوق الإنسان المتصلة بالأرض والعدالة المناخية؛ والتصدي لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوضاع النزاع .

تنطلق الأعمال الجماعية كافة من تجارب الأشخاص الذين اختبروا بدرجات غير متناسبة عدم المساواة والفقر والظلم وتدمير البيئة ويقاومون ذلك، لا سيما النساء والفتيات، ومن تحليلهم وقيادتهم. وتستنير جميع عمليات الشبكة وسياساتها، بدءًا من تحديد المواقف السياسية وصولًا إلى تكوين هياكل الإدارة وتخطيط الاجتماعات وحلقات العمل الاستراتيجية بهذا الخط الأساسي. تستفيد الشبكة العالمية من هذا الجهد الضروري الذي لا ينضب في تطبيق مبادئنا الأساسية وتهيئة مساحة ديمقراطية أفقية وجذرية مخصصة للإنسانية المشتركة وصون كرامة الجميع، في ممارسة سياسات استباقية وصياغتها لنوع العالم الذي نسعى لبنائه والنظام السياسي الذي نبتغيه .

نتائج العمل الجماعي ورؤى الأعضاء

أعد الأعضاء بالتعاون مع القيادات النسائية الشعبية والحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية، موقفًا جماعيًا تناول الخسائر والأضرار التي تمس حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان عمومًا. واستنادًا إلى هذه المطالب، أسهمت الدعوة التي قادها الأعضاء في مؤتمر في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر (COP26) الأطراف المناخ (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) في تحويل الخسائر والأضرار إلى نقاش سياسي جوهري للمرة الأولى.

مُنحت مجموعة متنوعة من أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الإذن بتقديم مداخلة جماعية في قضيتين تتعلقان بتغيّر المناخ أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الأولى: قضية دوارتي أغوستينو ضد البرتغال، نيسان أبريل 2021) (والثانية: قضية كليماسينيور شفايز وآخرون ضد سويسرا، أيلول/سبتمبر 2021). تدعم مذكرات أصدقاء المحكمة الجماعية الفقه القانوني التقدميّ القادر على التصدي لتقاعس الحكومات والجهات الفاعلة وتورطها في الأزمة المناخية وآثارها المدمرة في حقوق الإنسان، إذا ما اقترنت مع الدعوة والحملات.

ركّز الأعضاء على المجتمعات المقاومة والجهات الفاعلة في الجنوب العالمي مواصلين الاضطلاع بدور قيادي في التحالف العالمي للمجتمع المدني الذي يقود حملة الحق في بيئة صحية. وعلى الرغم من الضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في دورته الثامنة والأربعين القرار بأغلبية 43 صوتًا مقابل لا شيء في تطوّر معياري مهم لأنشطة الدعوة في المستقبل (تشرين الأول/أكتوبر 2021).

"نحن نعيش تحت سماء واحدة ونتقاسم الأرض والهواء والمحيطات. والحركات التي ننتمي إليها تحمي هذه العناصر وتصون حقوق الشعوب الأصلية وأجيال المستقبل. وعليه، أثمّن غاليا الفرصة التي تربط بين النضالات التي تخوضها الحركات." مهويش لاغاري، منتدى صيادي الأسماك في باكستان.

"تُمثل حقوق الإنسان الأساس الذي نرتكز عليه، لأنها النقطة التي ننطلق منها والتي تحدد طريقة إسهاماتنا. وهناك أيضًا قدرتنا العالمية على الحضور في أماكن مختلفة. تُعد الشبكة مساحة تقرّب بين القطاعات المختلفة المعنية بالمناخ ذات الأهداف المشتركة، وتربط بين النضالات. نحن نقرّب بين نضالات محددة، والحركات النسوية والمناخية." رودريغو إشيكوبار، المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الولايات المتحدة الأميركية.

تضمن أحدث نص لمسودة معاهدة تُنظم أنشطة الشركات مطالبنا الواردة في الموقف الجماعي، بما في ذلك الإشارات الصريحة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتغيّر المناخ. ودفعت بلدان عدة مرة أخرى من أجل اتخاذ مواقف تقدمية واعتماد اللغة المستمدة من تحليل الأعضاء وأنشطة الدعوة التي مارسوها (تشرين الأول/أكتوبر 2021) .

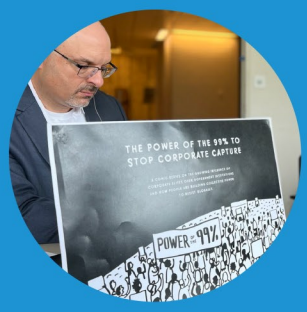

نشر الأعضاء الإصدارين الأولين من السلسلة الكرتونية "قوة الـ99 % لإيقاف هيمنة الشركات" مقرونة بملاحظات أساسية، وهي تتناول الهيمنة على الأمم المتحدة والرعاية الصحية. انضم الحلفاء وعدد من وسائل الإعلام التقدمية إلى الأعضاء في عملية نشر القصص المصورة على نطاق واسع. وقد كان هذان الإصداران أداة رئيسة في جهود التثقيف السياسي التي بذلها أعضاء الحركات، وفي المسيرة العالمية من أجل الوصول العادل إلى اللقاحات، والدعوة من أجل تنظيم الشركات الفاعلة .

أرى أن الدور الأهم يكمن في إحداث حركة والتأثير في" الرأي/الوعي العام من أجل تسليط الضوء على النضالات والمظالم ومطالب الشعوب والمجتمعات المتضررة، وممارسة الضغط ومواكبة المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، وتلافي الأساليب والطرائق التي تستخدمها الشركات والدول التي تمثلها لمواصلة انتهاك الحقوق واكتساب الشرعية من هذه المعاهدة، فضلًا عن فضح هذه الأساليب والطرائق." ناتالي ريغيفو ألفاريز، منظمة مساءلة الشركات، كولومبيا .

وجه الأعضاء رسالة مفتوحة إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي يُطالبون فيها بإلغاء ديون البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وإعادة جدولتها، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان والضمان الاجتماعي والحكم الديمقراطي النموذجي. واستندوا إلى هذه المطالب في أنشطة الدعوة المصاحبة لاجتماعات الربيع للبنك الدولي - صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل 2021)، فضلًا عن حدث موازٍ مهم بشأن الديون عُقد على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2021) .

جاءت السلسلة الكرتونية حسنة التوقيت، فهي ليست" وثيقة الصلة بحركة المزارعين في الهند وحسب، بل تتصل بسائر الحركات الشعبية التي تتصدى للانتهاكات التي ترتكبها الشركات وتمسنا. إنها قوة الـ99%، الناس الذين ينتفضون ويقاومون قوة الشركات بعزم وإصرار." روبي راماكانت، وكالة أنباء المواطن، الهند .

يعد الميثاق الاجتماعي رؤية جريئة، وعلينا أن نتحلى" بالجرأة . فلا يكفي أن نختزل الفقر إلى النصف أو أن نحدث تغييرات ضئيلة. علينا أن نُطالب بكل شيء." آدم بارنز، مركز كايروس، الولايات المتحدة الأميركية .

بانطلاقًا من إيمان الأعضاء بضرورة مركزة البدائل النسوية في جهود التعافي ومشروعات التغيير الهيكلي الكفيل بإحداث تحوّلات، عمدوا إلى تسليط الضوء على التحليل الجماعي والمطالب باعتماد ميثاق عالمي جديد للرعاية. وقد وحّدت هذه الدعوة الحاشدة الأعضاء والحلفاء في مختلف المناطق حول الإضراب النسائي العالمي الثاني (آذار/مارس 2021)، واستعانت بها إحدى القيادات النسائية في اتحاد صناعة الجلود في الأرجنتين العضو في الشبكة، في مداخلتها أمام الدورة التاسعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (شباط/فبراير 2021) .

"أردتُ تسليط الضوء على نتيجة إيجابية تمخضت عن الإضراب النسائي العالمي. لقد فاجأ الإضراب العالمي في الثامن من آذار/مارس 2021 العديد من وسائل الإعلام في تونس. وتلقينا اتصالات من عدد كبير من وسائل الإعلام ومحطات التلفزة والإذاعة للحديث خصيصًا عن الإضراب النسائي العالمي والغوص في التفاصيل. كانت قدرة النساء على قيادة هذا الإضراب مفاجأة كبيرة لهم! وتركت أثرًا كبيرًا في المجتمع! لذا، أرى أن تسليط الضوء على عمل جماعي في اليوم عينه ولوقت مماثل يترك أثرًا كبيرًا في تعزيز الوعي والدعوة ابتغاء تحقيق النتائج المرجوة." نجوى بكّار، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس .

حشد نظام التضامن في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إجراءات عاجلة للتضامن مع أعضاء الحركات الاجتماعية في جنوب أفريقيا والهند، شملت توجيه رسائل جماعية إلى السلطات لشجب الاعتداءات المتواصلة والتجريم ونقل مطالب الحركات في الوقت عينه. علاوة على ذلك، أصدرت الشبكة بيانًا عامًا للإعراب عن تضامنها مع مؤسسة الحق، العضو في الشبكة، وخمس منظمات حقوقية أخرى صُنّفت "منظمات إرهابية" (تشرين الأول/أكتوبر 2021) .

دأب الأعضاء على إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التضامن بين الأعضاء مسترشدين بالتحليل الخاص بالمدافعات عن حقوق الإنسان وما يبدينه من مقاومة، لا سيما القيادات النسائية الشعبية. في هذا السياق، تعاونت المجموعة الاستشارية لنظام التضامن مع الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إطلاق مبادرة لاستطلاع 74 مدافعة عن حقوق الإنسان من الأعضاء، تبعها عقد سلسلة من اللقاءات التعليمية التبادلية كانت موضع ترحيب المدافعات المشاركات باعتبارها مساحات آمنة هنّ بأمس الحاجة إليها.(حزيران/يونيو 2121، آب/أغسطس 2021، أيلول/سبتمبر 2021) .

"التضامن الدولي هائل. نحن بحاجة إلى القوة الروحية."
إيفان فيرغارا، حركة سيمارون، كولومبيا

استخدم الأعضاء نقاط القوة الرئيسة المستمدة من مشروع البحث المجتمعي في تسليط الضوء على أهمية طرح الأسئلة التي تعنيهم، وتصميم المنهجيات، وجمع البيانات، فضلًا عن تهيئة مساحات أفقية للتبادل والتعلّم مكّنتهم من التغلب على التحديات التي يواجهونها في مشروعاتهم، ولم تكرر الديناميات التنازلية التي تواجهها المبادرات البحثية الأخرى .

" لا يزال مشروع البحث المجتمعي مذهلًا للغاية! وهو يتسم بالفرادة لأن أفراد المجتمع المعنيين مدربون على توثيق التحديات الخاصة التي يواجهونها في عملهم. والنساء لم يتخلّين قط عن هذا النضال... بل تسلّمن زمام القيادة وقصصن حكاياتهن والأحداث التي شهدتها مجتمعاتهن."
رادياتو شريف، منبر المرأة للموارد الطبيعية، ليبيريا

أصدرت محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان قرارًا إيجابيًا في قضية غواشالا شيمبو ضد الإكوادور يُعزز فقهها القضائي الذي يعترف بإمكانية التقاضي في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. قدّم أعضاء الشبكة مذكرة صديق المحكمة (كانون الأول/ديسمبر 2020) خلصوا فيها إلى وقوع تمييز متعدد الجوانب على أساس الإعاقة والطبقة، فضلًا عن انتهاك الحق في الصحة (آذار/مارس 2021) .

يُعيد الأعضاء في الحوارات نصف شهرية التي تجريها الحركات الاجتماعية تقييم الظروف العالمية المتطورة التي حددتها الشبكة للمرة الأولى في الميثاق المشترك للنضال الاجتماعي والتي فاقمتها الجائحة الحالية والاستجابات المتصلة بها، وذلك بغية تنقيح تحليلهم للاقتصاد السياسي القائم على العنف، ووضع تقييم نقدي للاستراتيجيات المتبعة، ووضع الأساس لأجندات الدعوة/الحملات الرامية إلى إحداث التغيير الكفيل بإحداث تحوّلات .

"كيما نجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع، من المهم أن نبني حركة عالمية تقاوم هذه القضايا الهيكلية والنظامية، وتربط بين النضالات التي تخوضها الحركات الاجتماعية في شتى أنحاء العالم، حركة متجذرة في مطالب الشعوب بصون الكرامة والرفاه والمشاركة. ظلت الشبكة وفية لمبادئها الأساسية وهذا ما أقدره حق التقدير كوني جزءًا منها. قد يختلف أسلوب العمل، لكن الشبكة ملتزمة أشد الالتزام بهذه المبادئ التي تراعي قيادة الأعضاء والحركات الاجتماعية."
بريانثي فرناندو، منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ماليزيا .

"لا يملك الفقراء سوى التنظيم أداةً للمقاومة]...[وعندما نتحدث عن التنظيم لا نقصد توحيد قوى منظمات الشعوب الأصلية وحسب. علينا أن نتحد مع معشر الصيادين وعمال المناجم والأكاديميين. هذا لسان حال الجميع. إن لم نفعل ذلك لن نتمكن من المقاومة." بينيتو كاليكستو، هيئة تنسيق منظمات الشعوب الأصلية في بلدان الأنديز، بيرو .

دراسة حالة تتناول العمل الجماعي: الاستجابة لكوفيد19- والأزمات المتداخلة

"إن النظام منهار ونحن في الجنوب العالمي نُدرك ذلك. تُصنف إمكانية الوصول إلى اللقاحات ضمن قضايا حقوق الإنسان، لأنها مسألة حياة أو موت، وقدرة ذهاب أولادنا إلى المدارس وقدرة الناس على كسب العيش الكريم." ألانا كمبابازي، مبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أوغندا .

على نحو ما أوضح أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النداء العالمي للتحرك لمواجهة لكوفيد19-، فإن الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي تفاقمت بسبب الجائحة متجذرةٌ في الأنظمة السائدة التي تعطي الأولوية للربح على حساب الناس والكوكب، يُضاف إلى ذلك الهياكل المتشابكة من الاضطهاد والاستعمار والإمبريالية والنظام الأبوي والعنصرية المُترسخة قبل آذار/مارس 2020 بوقت طويل. وعلى غرار أعداد لا تُحصى من الناس في شتى أنحاء العالم، اضطر أعضاء الشبكة على مدى العامين المنصرمين إلى إدارة تداعيات هذا الخلل الوظيفي النظامي، ومواجهة فقدان الأرواح وسبل العيش، وانهيار أنظمة الرعاية الصحية، والفصل العنصري في توزيع اللقاحات والعلاجات بين الدول وداخلها، بإيعاز من المصالح الضيقة للشركات .

"كان للوصول غير المتكافئ إلى اللقاحات آثار عنصرية متباينة في الأقليات العرقية والاثنية، وذوي البشرة السوداء، والشعوب الأصلية، والنساء على تنوعهن، ومجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ممن تتقاطع لديهم الأسباب الآنفة الذكر." أوهيني أمبوفو أنتي، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الولايات المتحدة الأميركية.

إنّ هيمنة الشركات على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أمرٌ متأصل في الانعدام الهائل للمساواة الحقيقية، وتركيز السلطة والثروة وحتى الرعاية الصحية بين أيدي القلة النخبوية. في سياق الجائحة، يتجلى هذا الأمر في نجاح الشركات الفاعلة في المحافظة على الحمايات المتحجرة مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) لمنع تبادل المعارف والتكنولوجيات الخاصة بالرعاية الصحية لمواجهة كوفيد-19.

"على مرّ التاريخ، أثرت شركات الأدوية الكبرى مثل فايزر على قرارات منظمة التجارة العالمية. ورسم هذا التأثير معالم اقتصاداتنا المحلية وحدد شكل النظام الاقتصادي العالمي السائد. وقد شهدنا في زمن الجائحة الوجه الأشد مأساويةً لذلك. فحقوق الملكية الفكرية التي مارست الشركات من أجلها أشد الضغوط لدى منظمة التجارة العالمية منذ 25 عامًا تحول اليوم دون وصول المليارات إلى لقاحات كوفيد19- على نحو عادل. وبالمثل، تؤدي خصخصة الرعاية الصحية بسبب هيمنة الشركات إلى تفكيك الرعاية الصحية العامة على حساب العاملين فيها وأكثرهم من النساء بدرجات متفاوتة، لتحوّل أصحاب الحقوق إلى مجرد عملاء في نهاية المطاف. أليخاندرا سكامبيني، مشروع بودير، المكسيك .

في المقابل، استخدم الأعضاء استراتيجيات متعددة الجوانب في التعبئة للإعفاء من اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة نظرًا لما تحتمه الضرورة لإنهاء الفصل العنصري في الوصول إلى اللقاح والعلاج، ومن ثمّ إنهاء الجائحة. وتحدوا في الوقت عينه الدوافع الهيكلية التي أنتجت أزمات متعددة، ما أدى إلى تحقيق تغييرات كفيلة بإحداث تحوّلات في قضايا الديون والرعاية والخدمات العامة، وكانت الاستراتيجية الفضلى لمنع حدوث جائحة كارثية في المستقبل. من هذا المنطلق، لم يكن تركيز الأعضاء على المساواة في الوصول إلى اللقاح والعلاج مجال عمل جديد إنما امتداد لتاريخ طويل من الدعوة والحملات ضد هيمنة الشركات ودور الدول في احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها، عن طريق التزاماتها خارج حدودها الإقليمية وجملة أمور أخرى. واستندت الحركات الاجتماعية والمجتمعات المقاومة إلى هذا الأساس مقرونًا بالمطالب المشتركة المبيّنة في الدعوة العالمية في التخطيط لعملها الجماعي على مدى عام 2021 .

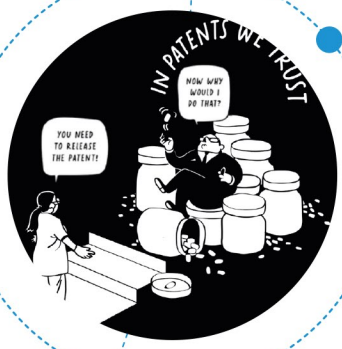

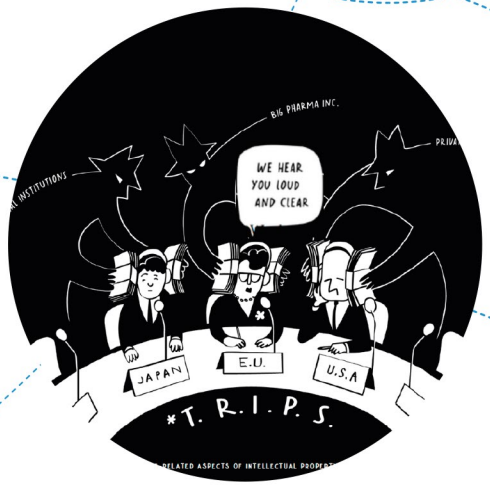

الحليفة: معمل الحركات الاجتماعية القانوني، وأطباء بلا حدود، وائتلاف اللقاح للشعوب وذلك تمهيدًا لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الذي كان مقررا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. علاوة على ذلك، دعمت دعوات استراتيجية التقاضي المنتظمة بالتنسيق مع معمل الحركات الاجتماعية القانوني سلسلة من التدخلات الموجّهة الهدف. فعلى سبيل المثال، دفع نداء عاجل أسهم في إطلاقه ما يزيد على 15 عضوا من مناطق مختلفة بستة خبراء مستقلين ومقررين خاصين إلى إصدار بيان يدعم الوصول الشامل والعادل إلى لقاحات كوفيد19- والعلاجات الخاصة به (نيسان/أبريل 2021). في أعقاب ذلك، وجه فريق الأمم المتحدة 44 خطابًا إلى الدول والشركات نُشر علانية في ما

أصدر الأعضاء السلسلة الكرتونية الثانية تحت عنوان "قوة الـ99% لوقف هيمنة الشركات". تعالج السلسلة قضية اللقاحات والرعاية الصحية، وتفضح هيمنة الشركات وقدرتها على تفكيك أنظمة الرعاية الصحية العامة وتقويض إمكانية الوصول إلى اللقاح والدواء في شتى أنحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية وخلال الجائحة التي تركت آثارًا مدمرة في حقوقنا في الصحة والحياة وجملة حقوق أخرى (أيلول/سبتمبر 2021). أثبت الأعضاء فعالية السلسلة الكرتونية وحجم انتشارها بوصفها أداة للتثقيف السياسي في النضالات والمناطق المختلفة باستخدامها مقرونة بالمذكرة الموجزة في حركاتهم ومجتمعاتهم. كما استخدموا هذا الفيلم الكرتوني في حلقة عمل تتناول التثقيف السياسي والحشد ضمت 200 عضو وحليف، وشارك في رعايتها المنظمات

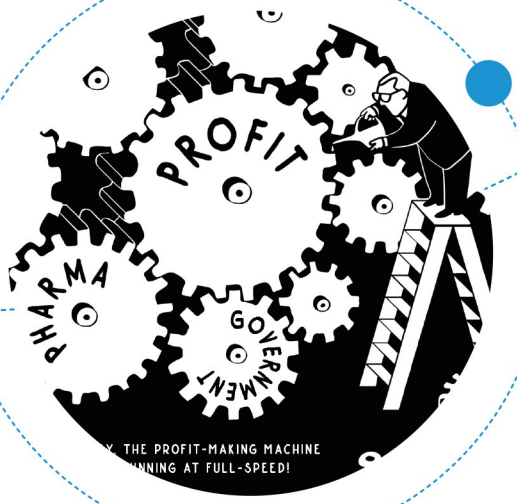

بعد (تشرين الأول/أكتوبر 2021) وأُجبرت شركة فايزر وعدة دول على الرد على هذه المزاعم. علاوة على ذلك، شهدت اللغة المستخدمة في القرارين الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة اللذين طرحتهما البرتغال والإكوادور وحركة عدم الانحياز تحسنًا ملحوظًا أقله جزئيًا بفضل المداخلات التي تليت في خلال الدورة السادسة والأربعين للمجلس والدعوة لدى هذه الدول بالتحديد (آذار/مارس 2021). في الإطار عينه، رفعنا نداء إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حظي بتأييد زهاء 100 منظمة وفرد، واستطعنا التصدي للعنصرية الهيكلية داخل البلدان وفي ما بينها، مستهدفين خمس دول بسبب فشلها في التدخل في عملية الطرح غير العادل للقاح والتمييز العنصري في الوصول إليه (تشرين الأول/أكتوبر 2021). كذلك، رفع الأعضاء دعوى قضائية أو هددوا باللجوء إلى التقاضي في الولايات القضائية الوطنية الرافضة للإعفاء من اتفاق تريبس لزيادة الضغط على وسائل الإعلام واستقطابها. وبموازاة الاهتمام الكبير من جانب وسائل التواصل الاجتماعي، نقلت وسائل الإعلام الرئيسة في مختلف السياقات الوطنية والإقليمية الدعوة المستمرة من أجل المساواة في الوصول إلى اللقاح. وعليه، دفع كل من النداء العاجل وبيان خبراء الأمم المتحدة إلى قيام هيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا بإجراء مقابلة متلفزة مع مبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهي عضو أوغندي شارك في إدارة هذا العمل (حزيران/يونيو 2021)

" ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراء فوري حاسم كفيل بإحداث تحوّلات إذا كنا نسعى إلى إحداث تغيير حقيقي وتحقيق الوصول العادل والمتكافئ إلى الحق في الصحة." ماندي موداريكوا، المركز القانوني النسائي، جنوب أفريقيا.

إنّ إصرار الأعضاء على مساءلة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص عامل متأصل في عملية إبطال الضرر غير المتناسب وفي أي تعاف حقيقي من الجائحة الحالية. وفي الوقت عينه، ينطلق الأعضاء من التركيز على الأسباب الجذرية النظامية لانعدام المساواة في الوصول إلى اللقاحات والعلاج والرعاية الصحية العامة أساسًا لتحقيق الانتقال العادل والمستدام إلى رعاية مركزية طبيعية، والمساواة الحقيقية والمصلحة العامة العالمية .

المعلومات المالية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
السنة المالية 2021

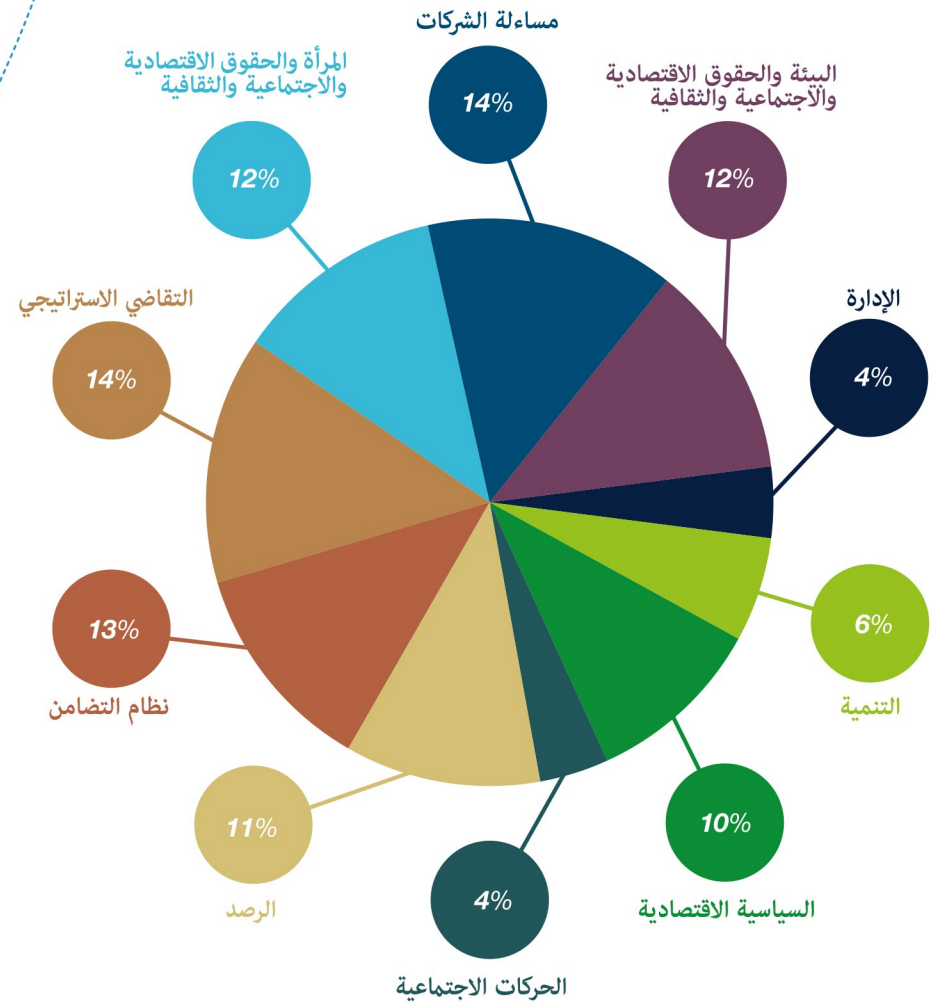

إجمالي الإيرادات: *2,183,012* دولار أميركي / إجمالي النفقات: *1,614,280* دولار أميركي

شكر

حقق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازات مهمة إزاء واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع، وذلك عن طريق اجراءات التعبئة التضامنية، والانخراط في التعلّم المتبادل، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة، وفي نهاية المطاف، تعزيز العمل الجماعي. تتقدّم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجزيل الشكر من العديد من الأعضاء والحلفاء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم اللذين لا يقدران بثمن من أجل العمل الجماعي في عام 2021، فضلًا عن أولئك الذين شاركوا في توفير الموارد المالية للمساعدة في النهوض بعمل الشبكة، وهم :

AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS
SIGRID RAUSING TRUST
sage FUND
STRENGTHENING ACCOUNTABILITY IN THE GLOBAL ECONOMY
Wellspring Philanthropic Fund
FORD FOUNDATION
WALLACE GLOBAL FUND
For a sustainable future
PROTECTDEFENDERS.EU

لمعرفة اكثر
www.escr-net.org
ESCR Net / Red DESC
@ESCRNet
escrnet

اتصل بنا
info@escr-net.org

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC